

أثر إصلاح الضريبة العادية على تمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر

-دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1995-2018)-

**The Impact of Regular Tax Reform in Financing The Budget
Deficit in Algeria**

-A analytical and econometric study for the period (1995-2018)-

ط د: علوي شمس نريمان^{1*}، أ د: بن الزاوي عبد الرزاق²

1 جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، chems.aloui@univ-biskra.dz

2 جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، a.benzaoui@univ-biskra.dz

تاريخ التسليم: 2020/01/18 تاريخ المراجعة: 2020/02/15 تاريخ القبول: 2020/03/03

Abstract

الملخص

This study illustrates the impact of the normal tax reform in the light of Algeria's 1992 reforms in its financing of the general budget deficit in Algeria during the period 1995-2018, where the study aimed to identify the most important areas of tax reform in addressing the imbalance in the tax structure, and to know the most important methods of financing for the state budget deficit. The study concluded that the percentage of financing of IRG, IBS and TVA tax contributed to varying proportions in financing the balance of the general budget in Algeria from the total ordinary tax revenues as indicated by the analytical results for the period 1995-2018. Ge direct correlation between the general budget and regular income tax balance as the balance responds to a delay of two years on the collection of tax revenue in the short term.

Keywords: regular tax, budget deficit, IRG, IBS, TVA.

جاءت هذه الدراسة لتوضح أثر الضريبة العادية في ظل إصلاحات الجزائر لسنة 1992 في تمويلها لعجز الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة 1995-2018، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد أهم مجالات الإصلاح الضريبي في معالجة الاختلال بالهيكل الضريبي، ومعرفة أهم أساليب التمويل بالنسبة لعجز الموازنة العامة للدولة، فخلصت الدراسة بأن نسبة تمويل كل من ضريبة *IRG*، وضريبة *IBS* وضريبة *TVA*، قد ساهمت بنسب متفاوتة في تمويل رصيد الموازنة العامة بالجزائر من إجمالي الإيرادات الضريبة العادية كما دلت عليه النتائج التحليلية للفترة المدروسة، بينما أظهرت نتائج الدراسة القياسية على وجود علاقة طردية بين رصيد الموازنة العامة والإيرادات الضريبة العادية إذ يستجيب الرصيد بتأخر سنتين عن تحصيل الإيرادات الضريبة في الأجل القصير.

الكلمات المفتاحية: الضريبة العادية، عجز الموازنة العامة، *IRG*، *IBS*، *TVA*.

1. مقدمة:

أثرت عملية التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق على واقع مختلف الأنظمة الضريبية خصوصاً بالدول النامية، التي تميزت بضعف الهياكل والجهاز الإداري الضريبي بها، وضيق أوعيتها الضريبية وتعقدها بفعل اعتماد نظام الضرائب النوعية على الدخل، وكثرة المعدلات والتعديلات الخاصة به، الأمر الذي تطلب القيام ببرامج الإصلاح الذاتي، المعتمدة على إجراءات وطرق علاجية تختلف حسب النظم المالية لكل دولة، وهذا لترشيد النفقات العامة وزيادة الإيرادات الضرورية، من خلال خصوصية المؤسسات العمومية، وتحرير الأسعار المدعومة، وفرض الضرائب على المداخل والأرباح والإنفاق، للرفع من المردود المالي في ظل نظام ضريبي فعال.

وإن بروز اتجاه عالمي نحو الإصلاح الضريبي قصد التخفيف من الاعتماد على الإيرادات البترولية في تغطية عجز الموازنة العامة التي تشهد تقلبات على مستوى أسعارها عالمياً، جعل الجزائر تسارع لوضع مخطط للاستقرار شمل إصلاحات جبائية طبق منذ سنة 1992 الرامي إلى عقلنة الأداء الاقتصادي للمؤسسة نحو منطق السوق الحر، مواجهة بذلك معظم التشريعات القائمة وتكييفها مع التوجهات الجديدة لتحسين وإصلاح الهيكل الضريبي بها.

وعليه، نادى الإصلاح الضريبي إلى ضرورة تحسين المردودية المالية للجباية العادية فضلاً عن إيرادات الجباية البترولية المهيمنة على تمويل ميزانية الدولة، وذلك بإدخال ضرائب جديدة في مجال الضرائب المباشرة، تمثلت في الضريبة على الدخل الإجمالي **IRG**، والضريبة على أرباح الشركات **IBS**، بينما مجال الضرائب غير المباشرة نكتفي بدراسة أهم ضريبة واسعة التطبيق لعصرنة الاقتصاد الوطني هي ضريبة الرسم على القيمة المضافة **TVA**، لمعرفة مدى مساهمة وأثر كل منها من إجمالي إيرادات الضريبة العادية، في تمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر.

إشكالية البحث: وعليه تتمحور إشكالية الدراسة في الآتي:

✚ ما مدى أثر إصلاح الضريبة العادية في تمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر؟

- ✚ **فرضيات الدراسة:** وقصد الإجابة على إشكالية البحث، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:
 - تؤدي كل من ضريبة **IRG**، **IBS**، **TVA** الناجمة عن الإصلاح، إلى توجيه الاقتصاد الوطني من اقتصاد مخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق.
 - يلعب الدور التمويلي للضرائب في معالجة عجز الموازنة العامة من أهم الأساليب في تمويل النشاط الاقتصادي للدولة.
 - ✚ **أهداف البحث:** نسعى من خلال هذه البحث إلى بلوغ عدد من الأهداف نوجز أهمها:

- تشخيص الضرائب الجديدة للإصلاح الضريبي.
- تقييم مردودية النظام الضريبي.
- منهجية البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لاعتباره من أنسب المناهج البحثية للدلالة على الظاهرة المدروسة ووصفها من خلال إبراز العلاقة بين متغيرات الدراسة في تحليل نسبة مساهمة إيرادات الضريبة العادية في تمويل العجز، ودعمنا البحث بالمنهج الكمي باستخدام النموذج القياسي، وذلك بدراسة استقرارية كل من سلسلة الإيرادات الضريبية ورصيد الموازنة في الجزائر لقياس أثر إصلاح الضريبة العادية في تمويل عجز الموازنة العامة خلال الفترة 1995-2018.

2. مدخل للنظام الضريبي وأهم الإصلاحات المتبعة لتحديثه في الجزائر

1.2 مفاهيم عامة حول النظام الضريبي: تعتبر الضرائب من أهم مصادر الإيرادات للدول حديثها وقديمها حيث أن نصيبها من الإيرادات عادة ما يفوق نصيب المصادر الأخرى مجتمعة، وعليه فهي اقتطاع نقدي جبري نهائي يتحمله المكلف، دون مقابل (إسماعيل، 2009، صفحة 14).

1.1.2 مفهوم النظام الضريبي: يشتمل مفهومه الواسع في (جمام، 2009-2010، صفحة 90):

أنه "مجموعة محددة ومختارة من الصورة الفنية للضرائب التي تتلاءم مع الواقع الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي للمجتمع وتشكل هيكلًا ضريبيًا متكاملًا تعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية والمذكرات التفسيرية لتحقيق أهداف سياسية ضريبية".

➤ تسعى النظم الضريبية إلى تحقيق أهداف مختلفة أهمها (أبو حشيش، 2004، صفحة 28):

- زيادة الإيرادات المحلية إلى أقصى حد ممكن من أجل تغطية نفقات الدولة المتزايدة والناجمة عن تزايد خدماتها وتوسعها في دعم المشاريع الإنمائية الملحة (وفرة الحصيد).
- إعادة توزيع الدخل القومي بفرض ضرائب متصاعدة على دخول الفئة القادرة ماليًا وإنفاقها لمنفعة فئات أخرى قدرتها أقل تحقيقاً لأغراضها الاجتماعية (هدف اجتماعي).
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع الإنمائية خاصة الصناعية والزراعية والصحية... عن طريق منح إعفاءات ضريبية كاملة أو جزئية تخفف من الكلفة الإنتاجية وتزيد من إمكانية الأرباح الاستثمارية (هدف اقتصادي).

2.1.2 تأثير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على النظام الضريبي (ولهي، 2011-2012، الصفحات 14-15): يؤثر الواقع الاقتصادي السائد في المجتمع على شكل النظام الضريبي ويختلف من بلد لآخر، فالدول المتقدمة اقتصادياً يتمتع أفرادها بمستويات دخول عالية، ما يجعل ضرائب الدخل

في موقع الصدارة من بين مختلف الصور الفنية للضرائب، كما هو الحال في أمريكا واليابان.. وعلى العكس تماماً في دول متخلفة، كما يؤثر الواقع السياسي على النظم الضريبية إذ يختلف العبء الضريبي في دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب عن دولة غير ديمقراطية لا يسمح فيها تبادل السلطة، ويتأثر النظام الضريبي أيضاً بنوعية العلاقات السياسية بين الدول وتطبيقاتها، وقد تتأثر النظم الضريبية بكل من الفلسفات والأحوال الاجتماعية السائدة في المجتمع، فمن الأهمية بمكان أن نطبق العدالة في فرض الضريبة مع مراعاة الدخل المرتفع والدخل المنخفض.

2.2 استبدال النظام الضريبي القديم في الجزائر بنظام ضريبي فعال مع إصلاحات 1992

1.2.2 ماهية الإصلاح الضريبي: سنوجز في الآتي مفهومه ودوافعه وأهم معاييرها.

1.1.2.2 مفهومه: نقصد بالإصلاح الضريبي إدخال تغييرات نحو الأحسن وعليه هو عمل على سد الفراغات والثغرات الموجودة بالنظام الجبائي من أجل الرفع من مردوده، ومحاولة زيادة فعاليته مما يخدم الاقتصاد الوطني العام والخاص، وانطلاقاً من الوضعية الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسة والتحول التي كانت يعيشها الاقتصاد الجزائري، والتحول إلى اقتصاد السوق وعقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والسعي إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، جعلت النظام القديم لا يساير ولا يواكب المستجدات الحديثة (بعلة، 2014-2015، الصفحات 162-163).

2.1.2.2 دوافع الإصلاح الضريبي: ومن أبرزها ما يلي (الزبيدي، 2014، الصفحات 56-58):

- **انخفاض نسبة الاقتطاع الضريبي:** انخفاض الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، يحول دون زيادة المعدل الضريبي خشية المساس بالحاجات الأساسية للأفراد، وشائعة لدى الدول النامية.
- **سيادة الضرائب غير المباشرة:** ضعف دور الضرائب على الدخل والثروة وانخفاض الدخل الفردية كما أن طبيعة البنيان السياسي للبلدان النامية استلزم تفضيل الضرائب غير المباشرة لمحابة ذوي الدخل العالية، وأن سيطرتها لا تحتاج على عكس الضرائب المباشرة إلى كفاءة عالية في الأجهزة الفنية والإدارية للضريبة وهو ما تعاني منه الدول النامية من نقص كبير فيه.
- **جمود الأنظمة الضريبية:** بمعنى أنها لا تعكس في الحصيلة زيادة نسبية مساوية لتلك التي تحصل في الناتج القومي على الرغم من المشاكل المالية التي تعاني منها هذه الدول، فتكون الأجهزة الضريبية فيها مرنة وقادرة على اقتطاع الجزء الأكبر من الزيادة في الناتج القومي.
- **انخفاض كفاءة الجهاز الإداري الضريبي:** أي عدم توفر الأجهزة الإدارية والتنظيمية المرتفعة الكفاءة اللازمة لتطبيق أحكام قوانين الضرائب المباشرة من خلال حصر المكلفين وتقدير وتحصيل

ما يستحق عليهم، حيث يتطلب الأمر إدارة كفاءة لهذه العناصر القادرة على مراجعة ما يقدمه المكلفون من إقرارات.

3.1.2.2 معايير الإصلاح الضريبي: تتمثل المعايير في الآتي (عبد الباسط، 2013، صفحة 27):

- **العدالة:** بحيث يتلاءم كل نوع منها مع طبيعة الأوعية المفروضة عليها، وظروف المكلفين بها، ومدى كفاءة الإدارة الضريبية في تحقيقها، وعلى قدر كبير من العدالة الضريبية.
- **الشفافية:** في القواعد القانونية، التي تنظم أساليب الاستقطاع الضريبي، والمنوط بمعدلات الضريبة، وتحديد الأوعية المختلفة المفروضة عليها، والمكلفين بها، وكيفية ربطها وتحصيلها، بما لا يدع مجالاً للتحكم أو التعسف في تطبيقها من قبل الإدارة الضريبية.
- **المرونة:** في الاستجابة للتغيرات أو التقلبات الاقتصادية المختلفة.
- **الحياد:** في معاملة الأوعية الضريبية المختلفة، أو بالمكلفين بالضريبة بما لا يخل بآليات السوق فلا تتأثر الخيارات الاقتصادية المتعلقة بالادخار أو الاستثمار أو الاستهلاك.

2.2.2 مجالات الإصلاح الضريبي: إن الضرائب الجديدة التي تضمنها الإصلاح الضريبي لعام 1992

لمحاولة تصحيح الاختلال بالهيكل الضريبي، نجد الضرائب المباشرة **IRG** و **IBS**، وكذلك بمجال الضرائب غير المباشرة **TVA**، نوجزها في الآتي (ناصر، 2003، صفحة 24):

1.2.2.2 الضريبة على الدخل الإجمالي IRG: بما فيها الضريبة على الدخل الإجمالي الخاصة

بالمرتبات والأجور، ولقد نصت المادة (01) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على: "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى "ضريبة الدخل" وتفرض هذه الضريبة على الدخل الإجمالي الصافي للمكلف بالضريبة، وتعتبر ضريبة مباشرة وتصاعدية"، وتتفاوت معدلات ضريبة **IRG** من (0% إلى 40%) حسب قسط الدخل الخاضع للضريبة.

2.2.2.2 الضريبة على أرباح الشركات IBS: المفروضة على الأشخاص المعنويين، إذ يهدف

الإصلاح لعام 1991 إخضاع الشركات العامة كمثيلاتها الخاصة للضريبة على أرباح الشركات، نصت المادة (135) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على: "تؤسس سنوية على مجمل الأرباح والمدخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136، بمعدل عادي 30% وبمعدل منخفض يقدر بـ 15% بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها.

3.2.2.2 الرسم على القيمة المضافة TVA: تم إنشاؤه عام 1991 والذي حل محل الرسم الوحيد

T.U.G.P.S و **T.U.G.P** الرسمين اللذان كانا يطبقان سابقا وهما الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي عند تقديم الخدمات. وإن هذا الرسم (**TVA**) يتعلق بالقيمة المضافة المنشأة خلال كل مرحلة

من مراحل العمليات الاقتصادية والتجارية، ويتحدد بالفرق بين الانتاج الإجمالي والاستهلاكات الوسيطة للسلع والخدمات، وهي ضريبة غير مباشرة تفرض على رقم الأعمال بمعدل عادي 17% وبمعدل منخفض يقدر بـ 07%.

3.2.2 أهداف الإصلاح الضريبي: يهدف إلى توفير نظام ضريبي واضح وعادل وشفاف، غير معقد ومستقر يكون قادراً على كسب ثقة المكلفين مما يخفف آثار التهرب الضريبي، من خلال تبسيط النظام الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية في ظل إدارة ضريبية فعالة (شاوي، 2016، صفحة 66).

3. العجز الموازني في الجزائر أسبابه وكيفية تمويله

1.3 مفهوم عجز الموازنة العامة: سنتناول كل من تعريف العجز أنواعه، وأهم أساليب تمويله.

1.1.3 تعريف عجز الموازنة العامة: هو الوضعية التي تكون فيها الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة (سمة تكاد تعرفها معظم الدول متقدمة أو نامية)، وقد يكون هذا العجز غير مقصود نظراً لضعف الدولة في تحصيلها لبعض إيراداتها، ويكون مقصوداً نتيجة سياسة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي أو تخفيض الإيرادات العمومية وهذا ما يعرف بسياسة عجز الميزانية" (عبد الرحيم، 2018، صفحة 68).

2.1.3 أنواع عجز الموازنة العامة: ونجد ما يلي (خلافي، 2014-2015، الصفحات 18-19):

- **العجز المتوقع من قبل السلطة:** وهو الذي تضعه السلطة ويتضمنه قانون الموازنة للسنة المالية ويسمى أيضاً العجز المقدر أو المخطط، بحيث تقوم الدولة بزيادة نفقاتها بصورة مقصودة.
- **العجز المؤقت (الموسمي):** وهو الذي يقع في الموازنة العامة أثناء السنة المالية بسبب التفاوت الكمي بين الإيرادات والنفقات العامة الناتج عن سبب طارئ، أو خطأ في التقدير لبعض عناصر الموازنة، أو يكون بسبب عدم توافق توقيت تدفق تحصيل الإيرادات مع توقيت دفع النفقات.
- **العجز الهيكلي:** وهو ينتج عن الخلل البنوي أو الهيكلي للاقتصاد، ويظهر بشكل عجوز مالية ضخمة متتالية لا يمكن إصلاحها بالحلول التي تتبناها الحكومة والخلل الهيكلي للاقتصاد ناتج لظروف تكون غير مواتية، وهو أخطر أنواع العجز، وزيادة ضرائب ليست بحل لهذا العجز.

3.1.3 أسباب عجز الموازنة العامة: من بينها (دردوري، 2013-2014، الصفحات 122-126):

1.3.1.3 عامل النمو في الإنفاق العام: بعد ظهور مفهوم الدولة المتدخلة في كل نواحي الحياة، أضحت بذلك النفقات العامة من أبرز الوسائل التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق مختلف أهدافها، فزيادة النشاط الاقتصادي تزايد معه نمو النفقات العامة، ومرد هذه الزيادات ما يلي:

- زيادة أعباء الديون العامة المحلية والخارجية.

- الإنفاق العسكري والتوسع في النفقات غير الضرورية.
- زيادة الدعم السلعي والإنتاجي وزيادة الإنفاق العام على الاستهلاك.
- سياسة التمويل بالعجز، والتضخم.

2.3.1.3 تراجع نمو الإيرادات العامة: لا يمكن لعجز الموازنة أن يظهر بسبب الارتفاع الكبير في الإنفاق العام مادام الارتفاع في الإيرادات العامة يكون بنفس النسبة، ولكن يظهر هذا العجز إذا ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة تقل عن نسبة ارتفاع النفقات العامة، فمن بين أهم العوامل لتراجع نمو الموارد العامة نجد:

- ضعف الجهد الضريبي والتهرب الضريبي وجمود النظام الضريبي.
- كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية.
- تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام.

2.3 أساليب تمويل عجز الموازنة العامة وآثارها: وهي (عميروا، 2010، الصفحات 87-88):

1.2.3 التمويل بالدين: يعد أداة من أدوات المالية العامة تغيرت مع تغير دور الدولة، إذ لم يعد مصدراً استثنائياً من مصادر الإيرادات العامة، بحيث تقوم الدولة بالاقتراض في مرحلة أولى لعدم توفر الظروف المناسبة لفرض المزيد من الضرائب، ثم تأتي في المرحلة الثانية (خاصة عند استهلاك القرض العام) لتفرض ضرائب جديدة يستخدم عائدها في تسديد أصل القرض وفوائده، نظراً لكون الديون العمومية تعد ضرائب مؤجلة. وبالتالي تمتد آثار الدين العام إلى المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد الوطني، فتؤثر على مستوى الإنفاق العام والتوسع الاستثمار العام على حساب الإنفاق الخاص، وهذا يشار إليه في الاقتصاديات بأثر المزاحمة للإنفاق الخاص من قبل السياسات المالية.

2.2.3 الإصدار النقدي الجديد: إن هذا النوع من تمويل العجز يسبب ضغوطاً تضخمية من خلال زيادة الكمية المعروضة من النقود، فكلما ازدادت معدلات التضخم ازداد الإنفاق العام بمعدلات أسرع من الإيرادات العامة، مما يدفع الحكومة لإصدار المزيد من النقود فتكمن خطورة هذه الوسيلة في سهولة اللجوء إليها عند عجز الدولة عن اللجوء إلى طرق التمويل الأخرى، مما يؤدي إلى اختلال التوازن الاقتصادي والنقدي، وهذا ما أثار حوله الجدل بين الفكر التقليدي والكنزي.

3.2.3 الدور التمويلي للضرائب: يتم تفصيله في الدراسة النظرية للعلاقة بين متغيرات الدراسة أدناه.

4. واقع العلاقة بين الإيرادات الضريبية وعجز الموازنة العامة في الجزائر

1.4 على المستوى النظري والتطبيقي: لموضوع العلاقة بين عجز الموازنة وأسلوب تمويله عن طريق الإيرادات الضريبية، جاء بكم كبير من الدراسات لتوضيح هذه العلاقة في الآتي:

1.1.4 على المستوى النظري: إنه من بين أساليب تمويل عجز الموازنة العامة نجد من يأخذ بعين الاعتبار آثار السياسات المالية -الآثار الحقيقية- (أسباب تزايد النفقات العمومية وأثرها على زيادة الضرائب)، أي يرى الاقتصاديون أن الزيادات في النفقات العامة ستؤدي إلى زيادة الضرائب، في حين يؤكد البعض على عدم وجود الصلة بين هذه المتغيرات وهو ما يعرف بالتأثيرات الاسمية، كما ينفي البعض الآثار الحقيقية والاسمية بينهما وهو ما يعرف بنظرية عدم التواصل: فمن ناحية وجود تأثير مباشر بين الضرائب وعجز الموازنة وعدم الصلة بين الضرائب والنفقات العامة، قاما كل من 'فريدمان' (1978)، و'بوكانان وفاغنر' (1977) بفحص الإطار النظري عن كثب، فبالنسبة إلى الضرائب عند 'فريدمان' يرى بأنها تعتبر من الأدوات الهامة للحد من عجز الموازنة، ويؤكد أن تحمل أو ازدياد معدلات الضرائب سببه التوسع الكبير في عجز الموازنة بدون ما يقابله نمو في النفقات العامة، وهو ما يعرف بالعجز المقدر أو المخطط له من قبل السلطة (الدولة)؛ وهذا ما يؤيده 'بوكانان وفاغنر' بأن الضرائب ليست هي السبب في الإتفاق ولكن هي حل لعجز الموازنة؛ بينما أيد كل من بارو (1974)، و'بيكوك وايزمان' (1979) نهج أو فروض مشكلة (النفقات - الضرائب)؛

فرضية تجانس الضريبة تقترح أن الزيادات الحاصلة في النفقات الحكومية يليها زيادة متتالية في الضرائب، بينما يرفض 'ولداسك' هذا الرأي، حيث يتصور أن النفقات الحكومية والضرائب مستقلة عن بعضها البعض. أي أن الارتفاعات في الضرائب لا تغير النفقات (BILDIRICI Melike, 2005, p. 70).

2.1.4 على المستوى التطبيقي:

تأخذ دراسة **Samuel O. Okafor1, Olisaemeka D. Maduka1** بعنوان: علاقة الضريبة بالعجز الموازني (سياسة تمويل العجز المالي). ركزت على تحديد العوامل المؤثرة على العلاقات العامة بين تمويل العجز في الميزانية والضرائب بدولة نيجيريا، تشير النتائج: الضرائب ساهمت بشكل كبير في تمويل عجز الميزانية وأن الضريبة غير المباشرة والضريبة على الدخل الشخصي التصرفي من العوامل المؤثرة على فعالية تمويل العجز (Samuel Okafor, 13 July 2017, p. 13).

2.4 دراسة تحليلية للحصيلة المالية لأهم مكونات إيرادات الضريبة العادية لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1995-2018

من خلال الملحق رقم (01) سنقوم بتتبع تطور الحصيلة المالية لأهم مكونات إيرادات الضريبة العادية ومدى مساهمتها من إجمالي الجباية العادية في تمويل ميزانية الدولة خلال الفترة (1995-2018).

1.2.4 الضريبة على الدخل الإجمالي: إن الحصيلة المالية لضريبة IRG تشهد تطوراً متسارعاً خلال الفترة المدروسة، حيث سجلت سنة 2000 ما يقارب قيمته 50.03 مليار دج مقارنة بما كانت عليه في بداية الفترة 1995 بقيمة 39.81 مليار دج، أي بزيادة بفارق 10.22 مليار دج، إذ بلغت قيمتها 158.60 مليار دج سنة 2007 مقارنة بما كانت عليه في الفترة 2000، لتشهد ارتفاعاً في سنة 2014 بـ 597.205 مليار دج، أي بزيادة قدرها 438.605 مليار دج (بـ 04 مرات تقريباً)، لتسجل سنة 2017 ما قيمته 704.33 مليار دج، لتتخفف سنة 2018 بشكل طفيف إلى 686.80 مليار دج بنسبة 25.93% مقارنة بمساهمتها سنة 2016 بـ 33.11%، ليبلغ متوسط مساهمتها خلال الفترة المدروسة بنسبة 20.60% من عائدات الجباية العادية إلى الميزانية، ومردده التعديلات التي عرضها نظام الأجور الناتج عنه زيادات في الضريبة على الدخل فئة الأجور والمرتببات، نظراً لزيادة مناصب الشغل، وبالتالي زيادة عدد الأفراد الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي، فالإقتطاع من المصدر لا يترك مجالاً للتهرب الجبائي، عكس باقي المداخل الجبائية الأخرى.

2.2.4 الضريبة على أرباح الشركات: ما نلاحظه من الملحق رقم (01) أن تطور الحصيلة المالية لضريبة IBS ضئيلة وضعيفة جداً مقارنة بضريبة IRG خاصة مع بداية فترة الدراسة، وسبب ذلك ضعف مردودية الشركات والمؤسسات العمومية التي لم تحقق أرباحاً وعوائد تفرض عليها ضريبة IBS آنذاك، وانحصار الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع محدود (المحروقات والاتصال) بالإضافة لعدم مجابهة القطاع الخاص للقطاع العام، فكانت نسبة مساهمتها سنة 1995 بـ 7.36% ما قيمته 17.16 مليار دج، لترتفع تلك النسبة إلى ما يقارب 9.21% سنة 2000، لتتزايد سنة 2009 إلى نسبة 19.97% كأقصى حد خلال فترة الدراسة، حيث كانت تقدر بـ 32.19 مليار دج، لتسجل سنة 2014 ما قيمته 269.524 مليار دج، بالرغم من النقائص التي شهدتها هذا النوع من الضريبة، عرفت انتعاشاً طفيفاً مرده الاستقرار المالي للمؤسسات العمومية وتحسن مردوديتها مما سمح لها بالوفاء بالتزاماتها اتجاه الإدارة الجبائية، وتحفيز القطاع الخاص بتشجيع الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمنح تخفيضات وإعفاءات بمعدل 25% سنة 2015، فبلغت قيمتها 728.24 مليار دج سنة 2016 لتتخفف سنة 2018 إلى 523.32 مليار دج.

3.2.4 ضريبة الرسم على القيمة المضافة: أستحدث هذا الرسم في ظل الإصلاحات الجبائية 1992 حيث أصبح يحتل مكانة هامة في تمويل إيرادات الموازنة العامة للدولة، وهذا ما نلاحظه من خلال الملحق رقم (01) تطور حصيلته المالية خلال الفترة (1995-2016) أين توالى قيمه في التزايد من سنة إلى أخرى فقدرت قيمته 68.39 مليار دج سنة 1995، ليحقق ما قيمته 116.35 مليار دج سنة

2000 ليتوالى في الارتفاع إلى حدود 701.252 مليار دج سنة 2014، فسجل في نهاية فترة الدراسة ما يقارب 940.10 مليار دج سنة 2018. وعلى العموم فإن ما عرفته ضريبة TVA من ارتفاعات راجع إلى مرونة ووفرة التحصيل من خلال تحكم الإدارة الجبائية في تقنيات الضريبة، وتوسيع مجال الإخضاع وهي تعكس فترة الانتعاش الاقتصادي التي تجلت مع برامج دعم النمو وزيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي معاً، بينما نسبة مساهمة TVA تعتبر جد هامة من إجمالي إيرادات الضريبة العادية والتي وصلت إلى 40.06% و 40.14% لسنتي (2007، 2008) على الترتيب، فهي تدر الحصة الأكبر في مجال الضرائب غير المباشرة لإيرادات الجباية العادية.

4.2.4 إجمالي الإيرادات الضريبة العادية: ما نلاحظه من الملحق رقم (01) تطور الحصيلة المالية للجباية العادية من سنة إلى أخرى خلال الفترة (1995-2018) حيث ارتفعت حصيلتها من 233.15 مليار دج في بداية الفترة، لتسجل ما يقارب 349.5 مليار دج سنة 2000 لتصل إلى 2663.1 مليار دج سنة 2017، وهذا ما يبين أن هيكل الإيرادات الضريبية للجباية العادية قد تحسنت مردوديتها بفعل الإصلاحات الضريبية بإدخال الضرائب الجديدة (TVA و IRG و IBS) من خلال تشجيع ودعم المؤسسة والإنتاج الوطني وتبسيط الإجراءات الإدارية بهدف ترقية الاستثمار وتسهيله، إلا أن اتساع مجال الإخضاع الضريبي يصعب من مهام الإدارة الجبائية خاصة خلال الفترة (1995-2000) لعدم قدرة تلك الأخيرة على مواكبة التحولات التي تزامنت مع الإصلاح الضريبي، لتشهد بعد ذلك تزايداً محسوساً إلا أن ذلك التطور الإيجابي لم يرقى إلى المستوى المطلوب حيث لا تزال نسبة مساهمتها في تمويل الموازنة العامة للدولة ضئيلة، ويرجع تواضع حصيلتها إلى غياب الوعي الضريبي لدى المكلفين بها، انتشار حالات الغش والتهرب الضريبيين، افتقار الإدارة الجبائية من إمكانيات مادية وبشرية قادرة على التحكم في النسيج الجبائي، بالإضافة إلى تزايد حجم الإعفاءات الضريبية الممنوحة لتشجيع الاستثمار، لتتخفف سنة 2018 إلى 2648.5 مليار دج.

5.2.4 الموازنة العامة: حقق رصيد الموازنة العامة للجزائر عجز في بداية فترة الدراسة سنة 1995 حيث قدر بـ (-147.9) مليار دج، ليشهد فوائض مع مرور سنتي 1996-1997 بمقدار 100.6 و 81.5 مليار دج على التوالي، ليتراجع بعد ذلك ويسجل عجوزات تقدر بـ (-101.2 و -11.2) مليار دج لكل من سنة 1998-1999 على الترتيب، بينما شهدت منتصف فترة الدراسة (2000-2008) فوائض مالية في رصيد الموازنة العامة بالجزائر بمتوسط قدره 552.4 مليار دج، ويمكن القول أن الانتعاش في الإيرادات المالية انعكس إيجاباً على رصيد الموازنة العامة للدولة بعد عام 2000، وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق

العالمية، برصيد قدر بـ 400 مليار دج مرده ارتفاع إيرادات الجباية البترولية، فقررت الحكومة تأسيس أول صندوق سيادي سمي بصندوق ضبط الموارد للحفاظ على استقرار الموازنة العامة، ليستمر تسجيل الفوائض في كل من سنة 2004-2005. أما سنة 2006 فقد سجل الرصيد الميزاني فائضاً قياسيًّا قدر بـ: **1186.8** بنسبة 13.94% من الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم ما شهدته النفقات العمومية من ارتفاع محسوس، خاصة تلك المتعلقة بالتجهيز، لينقلص هذا الفائض خلال سنتي 2007، 2008 ليصل إلى **579.3** مليار دينار، 999.5 مليار دينار على التوالي.

ليسجل بعد ذلك رصيد الموازنة عجوزات بسبب أزمة الرهن العقاري، لتكون سنة 2009 نقطة التحول بعد الأزمة المالية العالمية التي أحدثت ركوداً اقتصادياً في معظم دول العالم، فإنخفض الطلب العالمي على النفط فانخفضت أسعاره، ما أثر ذلك على إيرادات الجباية البترولية، ولكن في سنة 2010 ارتفعت هذه الإيرادات جراء ارتفاع أسعار النفط، فنخفض العجز ليصل (-74) مليار دينار.

ومع انتعاش أسعار النفط سنة 2011 بقي عجز الموازنة العامة يشهد انخفاضه من نفس السنة ليصل إلى (- 63.5) مليار دينار نتيجة ارتفاع إيرادات الجباية البترولية، أما سنة 2012 فارتفع العجز بشكل كبير قدر بـ (- 718.8) مليار دينار، لظهور نفقات غير متوقعة كزيادات الأجور في الفترة الأخيرة، ومواصلة حملة التوظيف الجديد في التوظيف العمومي وتأطير الانجازات العمومية المستلمة، وقد تم تمويل عجوزات السنوات من 2009 إلى 2012 دون اللجوء إلى الاقتطاعات الفعلية من صندوق ضبط الإيرادات (FRR) لكن تمويل عجز الموازنة العامة لسنة 2013 رغم ضعفه (-151.2) مليار دج تم اقتطاع مبلغ قدره 70.2 مليار دينار من هذا الصندوق، ليزيد تقادم عجز الميزانية إلى 1261.2 مليار دج سنة 2014 بنسبة 7.33% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود ذلك إلى مواصلة تزايد النفقات العامة بوتيرة تفوق تزايد الإيرادات العامة، وبالتالي فإن هذا العجز قد أثر بشكل سلبي على ميزانية الدولة مما جعلها في وضعية مالية هشّة، وهذا ما يؤكد الرصيد الميزاني لسنة 2015 الذي سجل عجزاً بمعدل قياسي قدر بـ -15.8% من PIB لينخفض سنة 2017 إلى -6.4% راجع إلى زيادة إيرادات البترول، ليرتفع إلى -11.8% من PIB سنة 2018.

5. تحليل نتائج الدراسة القياسية لأثر إصلاح الضريبة العادية في تمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة (1995-2018)

سنتطرق إلى دراسة أثر إصلاح الضريبة العادية في تمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة 1995-2018، مع الإشارة أن المعطيات الخاضعة للدراسة سنوية ويقدر عدد المشاهدات بـ: 24 مشاهدة.

1.5 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: إن دراسة استقرارية السلاسل الزمنية من الخطوات المهمة قبل القيام بأي دراسة قياسية لذلك سنعتم في هذا العنصر بتحليل السلاسل الزمنية بواسطة اختبار ADF، متغيرات الدراسة:

- رمز للإيرادات الضريبية وقد تم التعبير عنها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ب: REC
- رمز لرصيد الموازنة وقد تم التعبير عنه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ب: SB

1.1.5 دراسة استقرارية سلسلة الإيرادات الضريبية REC في الجزائر

1.1.1.5 اختبار معنوية معاملات الانحدار الذاتي للسلسلة (LREC): تكون السلسلة LREC مستقرة إذا كانت معاملات دالة ارتباطها معنوية لا تختلف عن الصفر، من أجل $K > 0$ ، والملحقين رقم (02) و (03) يبينان التمثيل البياني ودالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة المدروسة. - نلاحظ من خلال الشكل البياني (الملحق 02) أن السلسلة تتزايد عبر الزمن مما يوحي لنا أن السلسلة غير مستقرة.

- بينما نلاحظ من خلال الشكل (الملحق 03) أن معظم معاملات الارتباط الذاتي من أجل كل الفجوات K معنوية تختلف عن الصفر (خارج مجال الثقة)، مما يوحي لنا أن السلسلة غير مستقرة. وللتأكد أكثر نقوم باختبار "ديكي فولر المطور" ADF للسلسلة.

2.1.1.5 اختبار ديكي فولر المطور للسلسلة REC بالاعتماد على الاختيار (option) الآلي لتحديد درجة التأخير.

✚ تقدير النموذج 6:

- اختبار وجود مركبة الاتجاه العام (b): اختبار الفرضية ($H_0 : b=0$)

الجدول 01: نتائج اختبار ADF للسلسلة REC

النماذج	معلمات النموذج	القيمة المحسوبة	القرار
النموذج 6	الاتجاه العام	2.29	نرفض الفرضية H_0

المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال برنامج 10 eviews.

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح أن إحصائية ستودنت المحسوبة لمعامل الاتجاه العام أكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند مستوى معنوية 5%، نرفض الفرضية ($H_0 : b=0$) أي أن "معامل الاتجاه العام معنوي"، ومنه تنتقل الى اختبار جذر الوحدة في نفس النموذج:

- اختبار وجود جذر الوحدة (ϕ_1): اختبار الفرضية $H_0 : \phi_1 = 1$

الجدول 02: نتائج اختبار ADF للسلسلة REC

القرار	الاحتمال	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة		فرضية العدم	المتغيرة
			%1	%5		
نقبل H_0	0.39	-2.34	-4.46	%1	$\phi_1 = 1$	REC
			-3.64	%5		
			-3.26	%10		

المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال برنامج **10 eviews**.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن الاحتمالية 0.39 أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية H_0 و النموذج يحوي جذر الوحدة بالإضافة الى أن القيمة المحسوبة للاختبار ADF أكبر من القيمة المجدولة، وعليه نقبل الفرضية H_0 التي تنص على وجود جذر الوحدة في السلسلة، وعليه فالسلسلة غير مستقرة ومن نوع **DS** ولعمل على استقرارها نقوم بإجراء الفروقات الأولى.

وبعد إجراء الفروقات، أظهرت نتائج اختبار ديكي فولر المطور على السلسلة **DREC** عدم وجود مركبة الاتجاه العام كما أثبتت عدم وجود الثابت **c** في حين أن هذا الأخير لا يحتوي على الجذر الاحادي و عليه فهي مستقرة من الفرق الأول **I(1)**.

2.1.5 دراسة استقرارية سلسلة رصيد الموازنة SB في الجزائر

1.2.1.5 اختبار معنوية معاملات الانحدار الذاتي للسلسلة (SB): نلاحظ من خلال الشكل البياني (الملحق 04) أن السلسلة تتمحور حول الوسط مما يوحي لنا بأنها مستقرة.

ومن خلال الشكل (الملحق 05) نلاحظ أن معاملات الارتباط الذاتي من أجل كل الفجوات **K** والتي معنويا لا تختلف عن الصفر (داخل مجال الثقة)، مما يوحي لنا أن السلسلة مستقرة، وللتأكد أكثر نقوم باختبار ديكي فولر للسلسلة **SB**.

2.2.1.5 اختبار ديكي فولر المطور ADF للسلسلة SB: بإتباع نفس الخطوات السابقة، اتضح أن النموذج الملائم هو النموذج 4 كما هو موضح في الجدول الموالي:

🚩 **تقدير النموذج 4:**

➔ **اختبار وجود جذر الوحدة (ϕ_1):** إختبار الفرضية $H_0: \phi_1 = 1$

الجدول 03: نتائج اختبار ADF للسلسلة SB

القرار	الاحتمال	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة		فرضية العدم	المتغيرة
			%1	%5		
نقبل H_1	0.02	-2.31	-2.72	%1	$\phi_1 = 1$	SB
			-1.96	%5		
			-1.60	%10		

المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال برنامج **10 eviews**.

نلاحظ أن الاحتمال 0.02 أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية H_0 عند مستوى المعنوية 5% والنموذج لا يحوي جذر الوحدة، بالإضافة الى أن القيمة المحسوبة بالقيم المطلقة أكبر من القيمة الجدولة. وعليه فان السلسلة RC مستقرة عند الفرق الأولى $I(1)$ اما السلسلة SB فهي مستقرة عند المستوى $I(0)$ ، وعليه نقوم بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.

2.5 تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

إن هذه النماذج تمزج بين نموذج AR ونموذج الابطاء الموزع المحدود، حيث أن من مزايا هذا الاختبار أنه لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة.

1.2.5 اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير النموذج ARDL: من خلال الشكل

البياني (الملحق 06) أن افضل نموذج حسب معيار (AIC) هو (3.0) ARDL.

2.2.5 اختبار استقرار النموذج Stability test: لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، إذا وقع الشكل البياني للاختبار داخل الحدود الحرجة عند مستوي معنوية 5% ويعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة، من خلال الشكلين الموضحين في الملحق رقم (07) و (08).

من خلال الرسم البياني للملحق رقم (08) نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة $cusum$ بالنسبة لهذا النموذج هو عبارة عن منحنى وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى استقرار النموذج عند حدود 5%، كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة $cusum of squares$ هو عبارة عن منحنى وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، فنستنتج من هذين الاختبارين أن هناك استقراراً وانسجاماً في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير.

3.5 اختبارات تحليل البواقي:

1.3.5 اختبار LM: أظهرت نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء العشوائية LM TEST، أن الاحتمالية أكبر من 5%، وعليه نقبل الفرضية المدومة، لعدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء.

الجدول 04: نتائج اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.363246	Prob. F(2,5)	0.7124
Obs*R-squared	1.776110	Prob. Chi-Square(2)	0.4115

المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال برنامج **eviews 10**.

2.3.5 اختبار ثبات تباين البواقي: أظهرت نتائج اختبار ARCH أن الاحتمالية أكبر من 5% ومنه قبول فرضية العدم التي تنص على تجانس تباين حدود الأخطاء.

الجدول 05: نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.043923	Prob. F(1,11)	0.8378
Obs*R-squared	0.051703	Prob. Chi-Square(1)	0.8201

المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال برنامج 10 eviews.

3.3.5 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: نلاحظ أن الاحتمالية $0.68 > 0.05$ عند مستوى المعنوية 5% وبالتالي فإن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ومن خلال نتائج الاختبارات السابقة وعليه فإن النموذج مقبول.

4.5 اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود BOUNDS TEST

الجدول 06: نتائج اختبار الحدود BOUNDS TEST

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	15.55622	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	21	10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
Finite Sample: n=30				
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال برنامج 10 eviews.

يبين الجدول أعلاه نتائج اختبار التكامل المشترك وتشير النتائج الى أن FC أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند 5% ويعني ذلك وجود علاقة توازنية بين رصيد الموازنة والإيرادات الضريبة العادية.

5.5 دراسة سببية Toda-Yamamoto ما بين متغيرات الدراسة:

الجدول 07: نتائج سببية Toda-Yamamoto ما بين متغيرات الدراسة

Dependent variable: SB			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
REC	6.066327	3	0.1084
All	6.066327	3	0.1084
Dependent variable: REC			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
SB	1.792155	3	0.6166
All	1.792155	3	0.6166

المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال برنامج 10 eviews.

من خلال نتائج الجدول اعلاه نلاحظ أن إيرادات الضريبة العادية REC تؤثر على رصيد الموازنة عند مستوى معنوية 10%

6.5 تقدير لأثار قصيرة وطويلة الأجل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل قمنا بتقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل:

- بالنسبة للأجل القصير: أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ما بين رصيد الموازنة والإيرادات الضريبية ورصيد الموازنة للفترة السابقة وأن الاستجابة في رصيد الموازنة تكون متأخرة بسنتين عن تحصيل الإيرادات الضريبية في مجال الجباية العادية في الأجل القصير، وفي هذا النموذج بلغت قيمة معامل نموذج تصحيح الخطأ 83%، ونلاحظ أنها سالبة ومعنوية عند مستوى المعنوية 5%، وهذا ما يزيد من دقة العلاقة التوازنية في المدى الطويل، وتشير الى أن 129% من جميع الانحرافات والاختلالات في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية.
- أما بالنسبة للأجل الطويل: أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية وغير معنوية ما بين رصيد الموازنة والإيرادات الضريبية في الاجل الطويل خلال فترة الدراسة، حيث أن زيادة الإيرادات بوحدة واحدة يؤدي الى تراجع رصيد الموازنة بنسبة 1.4%.

6. الخاتمة:

ختاماً لما ورد في الدراسة، يمكن القول أن الإصلاح الضريبي بالجزائر لسنة 1992 استهدف إصلاح التشريعات الضريبية والجهاز الإداري المكلف بها، لسد الثغرات الموجودة بالنظام الضريبي السابق وتلبية مطالب الانفتاح والإصلاح الاقتصادي بغية التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، من خلال تبسيط النظام الضريبي لتحقيق الشفافية وترشيد معدل الضريبة وتوسيع الوعاء الضريبي وتنويعه لتحقيق كل من الكفاءة والعدالة، للرفع من مردودية وفعالية الجباية العادية وتخفيف الاعتماد على الجباية البترولية، وذلك باستحداث وتعديل كل من IRG و IBS و TVA عبر هذا الإصلاح الضريبي الذي بين كيفية تطبيق هذه الضرائب وأثرها في سد عجز الموازنة العامة بالجزائر، وهذا ما تم تأكيد صحته للتحليل الإحصائي والنتائج القياسية المتوصل إليها حول أثر إصلاح الضريبة العادية في تمويل عجز الموازنة العامة بوجود علاقة طردية بينهما، إذ يستجيب رصيد الموازنة العامة بتأخر بسنتين عن تحصيل الإيرادات الضريبية.

وعليه نقترح بعض التوصيات التي تعد مهمة في نظرنا:

- يتوقف نجاح الدولة في الاختيار الملائم للضرائب على مدى دراسة أسسها وفهمها لمعرفة أنواع الضرائب الأنسب لهيكلها الضريبي لتساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

- تبني التكامل بين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يحقق النجاح للنظام الضريبي.
- أخذ الدولة بعين الاعتبار مبادئ فرض الضريبة بجدية في توزيع الأعباء العامة بين المكلفين.
- ضرورة التوجه نحو تفعيل الضريبة على أرباح الشركات (الخاصة الكبرى) والعمل على زيادة مردوديتها من خلال القضاء على المحاباة والرشوة.

7. قائمة المراجع:

- أبو حشيش، خليل عواد (2004)، دراسات متقدمة في المحاسبة الضريبية، عمان، الأردن: دار حامد.
- إسماعيل، حياة (2009)، تطوير إيرادات الموازنة العامة للدولة (دراسة نظرية)، القاهرة، مصر: مكتبة إيتراك.
- الزبيدي، عبد الباسط علي جاسم (2014)، التطورات المالية الدولية الحديثة وأثرها على التشريع الضريبي -دراسة تحليلية مقارنة -، عمان، الأردن: دار حامد.
- عبد الباسط، عمار السيد (2013)، الإصلاح الضريبي ودوره في مكافحة الاقتصاد غير المنظم - دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية-، الاسكندرية، مصر: مكتبة الوفاء.
- عبد الرحيم، عبد الرحمن محمد (2018)، دليل مصطلحات الموازنة العامة للدولة، مصر: المكتبة العصرية.
- شاوي، صبيحة (ديسمبر 2016)، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 06.
- مراد، ناصر (2003)، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر، مجلة الباحث، العدد 02.
- بعلة، الطاهر (2014-2015)، دراسة تحليلية لأثر الجباية العادية والبتروولية على التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 1999-2013، جامعة البليدة 02، الجزائر: مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك.
- جمام، محمود (2009-2010)، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر: أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية.
- خلافي، سليمان (2014-2015)، تمويل عجز الموانة بالضريبة من منظور إسلامي، جامعة الوادي، الجزائر: مذكرة ماستر في العلوم الإسلامية، تخصص معاملات مالية معاصرة.

- دروري، لحسن (2013-2014)، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة-دراسة مقارنة الجزائر- تونس-، جامعة بسكرة، الجزائر: أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية.
- عميروا، عامر (2010)، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العام - دراسة حالة الجزائر للفترة (1995-2009)، جامعة البليدة، الجزائر: مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك.
- ولهي، بوعلام (2011-2012)، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة- حالة الجزائر-، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر: أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية.
- BILDIRICI Melike, C. N. (2005). *BUDGET DEFICITS AND INDIRECT TAXES DURING THE POLITICAL INSTABILITY PERIODS IN TURKEY: COINTEGRATION ANALYSIS AND EC MODEL ESTIMATION, 1985-2003*. International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies Vol.2-1.
- Samuel Okafor, O. D. (13 July 2017). Tax-budget Deficit Relationships: Fiscalists' Platform for Deficit Financing Policy. Business and Management Studies, Vol. 3, No. 3,.

8. ملاحق:

الملحق 01: تحليل الحصيلة المالية لأهم مكونات إيرادات الضريبة العادية للفترة (1995-2018)

الوحدة: مليار دج

الضريبة السنوات	ايرادات الضريبة العادية (01)	الضرائب غير المباشرة TVA	نسبة /TVA (1)	الضرائب المباشرة IRG	نسبة (1)/IRG	الضرائب المباشرة IBS	نسبة (1/IBS)	رصيد الميزانية	رصيد الميزانية الى BIP%
1995	233.15	68.39	29.33	39.81	17.07	17.16	7.36	-147.9	-7.31
1996	290.6	92.88	31.96	44.76	15.40	23.19	7.98	100.6	3.91
1997	314.01	98.99	31.52	50.63	16.12	31.15	9.92	81.5	2.91
1998	329.83	108.26	32.82	58.91	17.86	32.75	9.93	-101.2	-3.58
1999	314.77	110.8	35.20	49.23	15.64	29.94	9.51	-11.2	-0.35
2000	349.5	116.35	33.29	50.03	14.31	32.19	9.21	400	9.70
2001	398.2	126.42	31.75	62.74	15.76	36.39	9.14	171	4.31
2002	482.9	156.74	32.46	70.76	14.65	42.87	8.88	52.7	1.16
2003	524.9	172.27	32.82	79.79	15.20	45.65	8.70	213.8	3.82
2004	580.4	210.23	36.22	96.08	16.55	49.03	8.45	337.9	5.49
2005	640.4	239.79	37.44	105.60	16.49	62.64	9.78	1030.5	13.62
2006	720.8	259.21	35.96	121.84	16.90	118.32	16.42	1186.8	13.94
2007	766.7	307.14	40.06	158.60	20.69	97.4	12.72	579.3	6.16
2008	965.2	387.4	40.14	193.90	20.09	133.5	13.83	999.5	9.05
2009	1146.6	434.54	37.90	228.95	19.97	229.03	19.97	-570.3	-5.68
2010	1298	452.5	34.86	297.6	22.93	255.5	19.68	-74	-0.61
2011	1527.1	504.9	33.06	435.1	28.49	245.9	16.10	-63.5	-0.25

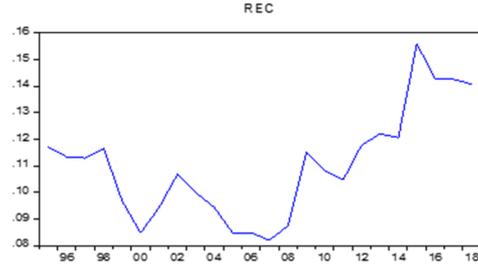
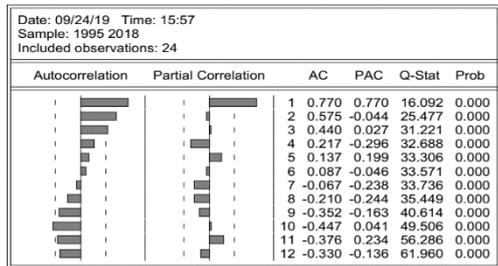
-4.7	-718.8	13.01	248.20	31.79	606.549	31.07	592.9	1908.1	2012
3.25	-151.2	12.71	258.17	27.41	556.774	33.10	672.3	2031	2013
-7.3	-1261.2	12.97	269.52	28.73	597.205	33.74	701.25	2078.7	2014
-15.8	-2621.7	12.82	334.0	33.11	862.2	28.12	732.25	2603.9	2015
-12.6	-2187.4	25.76	728.24	33.10	935.4	15.41	435.5	2482.2	2016
-6.4	-1206.5	19.95	531.33	26	704.33	36.6	974.69	2663.1	2017
-11.28	-474.60	19.75	523.32	25.93	686.80	35.49	940.10	2648.5	2018

المصدر: من إعداد الباحثين (بتصرف) اعتمادا على:

- النشرات الثلاثية لبنك الجزائر+التقارير الصادرة من بنك الجزائر على الموقع الإلكتروني: <http://www.bank-of-algeria.dz/rapport.pdf>
- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية للمالية العامة خلال الفترة (1962-2011)، ص 212، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ons.dz>
- وزارة المالية الجزائر على الموقع الإلكتروني: <http://www.mf.gov.dz>
- قجاتي، عبد الحميد (2016-2017)، دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي -دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر (1980/2014)-، جامعة أم البواقي، الجزائر: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، ص 69.

الملحق 03: دالة الارتباط الذاتي للسلسلة REC

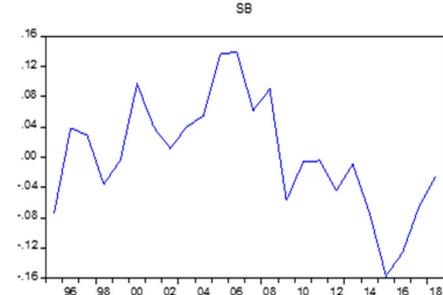
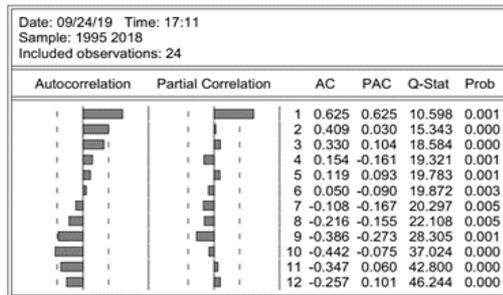
الملحق 02: الشكل البياني للسلسلة (REC)



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج 10 eviews.

الملحق 05: دالة الارتباط الذاتي للسلسلة (SB)

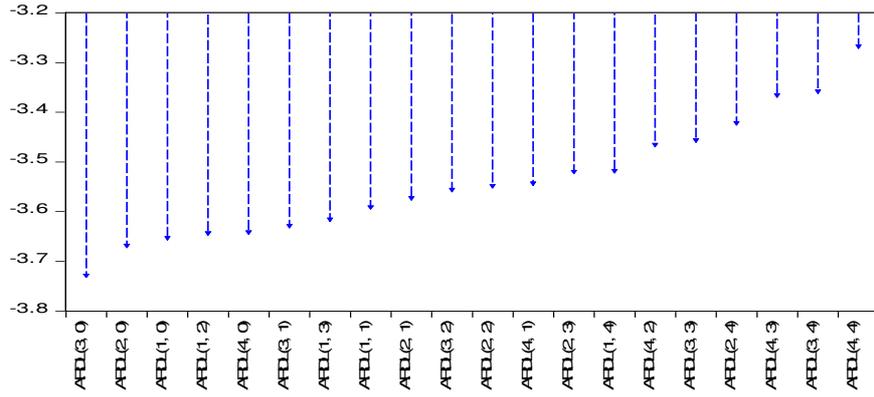
الملحق 04: الشكل البياني للسلسلة (SB)



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج 10 eviews.

الملحق 06: نتائج اختيار فترات الإبطاء المثلي حسب معيار (AIC)

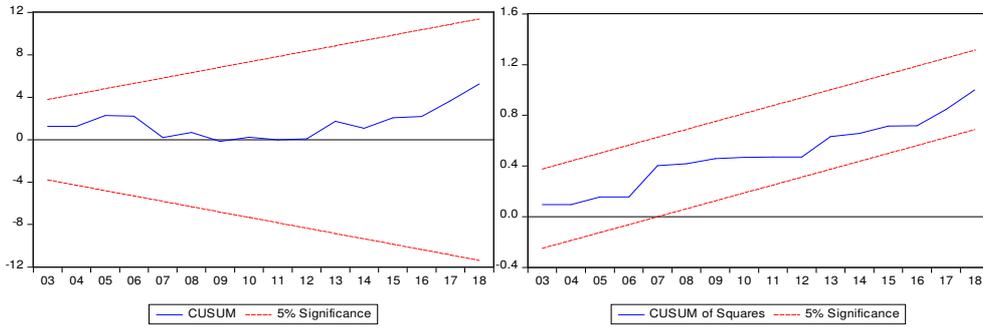
Akaike Information Criteria



المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال برنامج 10 eviews.

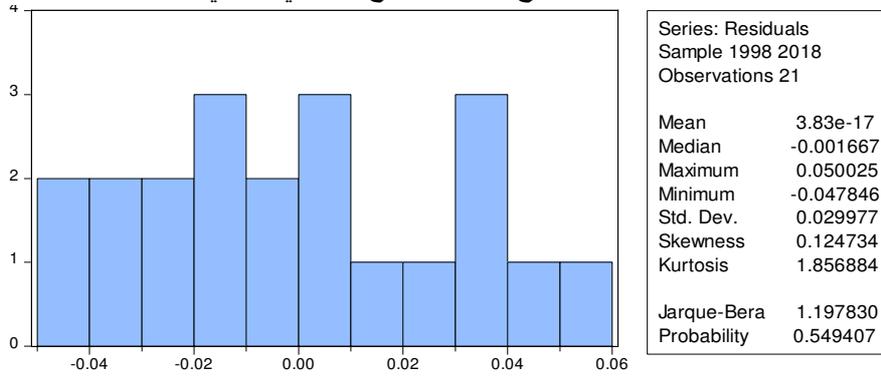
الملحق 08: اختبار CUSUM

الملحق 07: اختبار CUSUM SQ



المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال برنامج 10 eviews.

الملحق 10: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال برنامج 10 eviews.